

عقد من العمل



إنهاء العنف ضد الأطفال

ملاحظات بشأن تقارير الاستعراضات
الوطنية الطوعية لعام 2020

violenceagainstchildren.un.org

مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني
بالعنف ضد الأطفال



لا يوجد عنف مبرر
كل أشكال العنف ضد الأطفال يمكن منعها

مقدمة



نجاة معلا مجيد

الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية
بالعنف ضد الأطفال

"المراجعات الوطنية الطوعية
التي أعدتها الدول الأعضاء
هي مورد مهم لنا لتحديد
وتبادل المبادرات التي يتم
اتخاذها لإنهاء العنف ضد
الأطفال."

إن حق جميع الأطفال في العيش دون خوف ودون
التعرض للعنف هو حق مكرس في اتفاقية حقوق الطفل، وهي
الاتفاقية التي حظيت بأكثر عدد من التصديقات ضمن معاهدات
حقوق الإنسان. وقد اعترف المجتمع الدولي أيضا بأن العنف يقوّض
التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية عندما اعتمد غايات في
خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تتعلق بإنهاء جميع أشكال العنف
ضد الأطفال.

ومن خلال الأعمال التي أضطلع بها في إطار ولايتي، فإنني ملتزمة
بالتزاما قويا بالتعاون مع الدول الأعضاء لتنفيذ خطة عام 2030
وبلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإنهاء العنف ضد
الأطفال. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لهذا الدعم في تعزيز تبادل
الممارسات الجيدة والنهج الابتكارية والسياسات والبرامج الفعّالة.

وفي عام 2019، أعد مكتبي مذكرة إحاطة بعنوان "كيفية تسليط
الضوء على الممارسات الواعدة لإنهاء العنف ضد الأطفال في
الاستعراضات الوطنية الطوعية" بهدف تشجيع الدول الأعضاء التي
تعد استعراضات وطنية طوعية على استخدام التقارير لتبادل
إنجازاتها وتحدياتها المتعلقة بمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له.

وأتبعنا ذلك بقراءة جميع تقارير الاستعراضات الوطنية
الطوعية والاستماع إلى العروض التي قُدمت في المنتدى السياسي
الرفيع المستوى في تموز/يوليه 2020. وتعرض هذه الوثيقة لمحة
عامة عن ملاحظتنا بشأن التقارير؛ وتتضمن أيضا أمثلة توضح
الأساليب التي تنتهجها الدول الأعضاء لدمج إنهاء العنف ضد
الأطفال في عملية التنمية الوطنية لديها.

وآمل أن تجد جميع الدول الأعضاء في هذه الوثيقة مادة
مفيدة. وهي ستكون مجدية بشكل خاص بالنسبة إلى الدول
الأعضاء التي تعد الاستعراضات الوطنية الطوعية في عام 2021
والتي ترغب في تبادل التقدم الذي تحرزه نحو إنهاء جميع أشكال
العنف ضد الأطفال.

ملاحظات حول العنف ضد الأطفال في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020

تناول موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020: "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". وقد انعقد المنتدى في سياق الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وأشار تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 إلى أن التقدم ظل متفاوتاً حتى قبل جائحة كوفيد-19، وإلى أننا لم نكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وهذا يُبرز الحاجة الملحة إلى تسريع العمل المتعلق بجميع الأهداف.

وتمس جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر حياة الأطفال بطريقة أو بأخرى، في حين أن دوافع العنف ضدهم تمتد عبر جميع أطر السياسة العامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ركزنا في قراءتنا للاستعراضات الوطنية الطوعية تركيزاً خاصاً على تقارير الدول الأعضاء عن التقدم المحرز نحو إنهاء العنف ضد الأطفال ومساهمته في التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

وقراءتنا لفروع تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020 المكرسة للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، والذي يتضمن غاية محددة (16,2) تدعو إلى إنهاء سائر أشكال العنف المرتكب ضد الأطفال بحلول عام 2030، تقودنا إلى إبداء الملاحظات التالية:

1 - التقدم المحرز في مجال حماية الطفل في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية -

قد لا يجد القارئ على الفور معلومات عن العنف ضد الأطفال في الفرع المتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من التقرير، ولكن هذا لا يعني أنه لم يحرز تقدم في مجال حماية الطفل.

وفي الواقع، أدرج قدر كبير من المعلومات ذات الصلة بهذا الموضوع في فروع أخرى من تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية، مثل الفروع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 4 و 8 و 10، وفي الفرع التمهيدي المتعلق بـ "عدم ترك أحد خلف الركب".

ومن بين هذه الفروع الأخرى، كثيراً ما يُدرج التقدم المحرز في حماية الأطفال من العنف العائلي وغيره من أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنساني، في باب الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. وهذا يدل على أهمية اعتماد نهج شمولي والإفادة بشأن كيفية الترابط بين العنف ضد الأطفال والعنف ضد المرأة في كثير من الأحيان.

أهداف التنمية المستدامة



ملاحظات حول العنف ضد الأطفال في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020

2 - الوزارات المعنية بقضايا الطفل -

تعتمد الطرق الأكثر فعالية لإنهاء العنف ضد الأطفال نهجاً مشتركاً بين القطاعات في جميع المؤسسات الحكومية. ونظراً لاتساع نطاق مسائل العنف المرتكب ضد الأطفال فإن ذلك يجعلها تقع عادة ضمن اختصاصات وزارات مختلفة، وقد يكون هذا أحد الأسباب التي تفسر عدم تجميعها تحت الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون مسألة التمتع من اختصاص وزارة التعليم، بينما تقع المسؤولية عن مسائل أثر العنف على الصحة العقلية للأطفال ضمن اختصاصات وزارة الصحة.

3 - التركيز على الطفل -

يمكن أن يؤدي اعتماد نهج قطاعي للإبلاغ عن التقدم المحرز إلى إغفال الإنجازات المتحققة في مجال التصدي للعنف ضد الأطفال ميدانياً. وينبغي وضع الأطفال في صميم الاهتمام إن كنا نريد أن نكون صورة كاملة عن دور الإجراءات التي تتخذها الحكومة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تعزيز نظام حماية الطفل. ومن شأن اتباع نهج يركز بشكل أكبر على الأطفال في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية، بما في ذلك حقهم في الحماية، أن يقدم صورة أفضل عن واقع حياتهم.

4 - البيانات، فاليانات، ثم البيانات -

يتضح من تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية أن هناك العديد من الثغرات في البيانات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال. فكثيراً ما تفتقر الأبعاد المختلفة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال إلى خطوط مرجعية يُقاس على أساسها التقدم المحرز والإبلاغ عنه. وتتضمن بعض تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية فرعاً للبيانات المُجمّعة حسب أهداف التنمية المستدامة، ولكن نادراً ما توجد بيانات عن الغاية (2,16) من أهداف التنمية المستدامة بالمقارنة مع الغايات الأخرى المتعلقة بالأطفال.

5 - المسائل المتصلة بالعمر -

كثيراً ما يرد ذكر لفظ "الشباب" في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية دون تحديد مختلف الفئات العمرية المشمولة، ولذلك فمن الممكن أن يكون الأطفال (أي من هم دون سن 18 عاماً) مدرجين أيضاً في هذه الفئة، ولا سيما الأطفال الذين يبلغون من العمر 15 سنة فما فوق. وتفرض اتفاقية حقوق الطفل التزامات قانونية محددة على الدول فيما يتعلق بالأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، ومن المهم أن تدرك الاستعراضات الوطنية الطوعية بأن وضع الأطفال، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف ضدهم، يختلف نوعياً عن وضع الشباب.

أهداف التنمية المستدامة



ملاحظات حول العنف ضد الأطفال في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020

6 - العنف ودوافعه -

يمكن أن يتخذ العنف ضد الأطفال أشكالاً مختلفة تتجاهل تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية الكثير منها. ويمكن تعزيز المعلومات المتعلقة بأشكال العنف ودوافعه التي تُقَوِّض التقدم المحرز والتي ليست، مع ذلك، محددة صراحة في غايات أهداف التنمية المستدامة (مثل عنف الأقران، والتنمر، والصحة العقلية والرفاه، وعنف العصابات، والعنف ضد الأطفال الضعفاء).

7 - من الاعتراف إلى العمل -

عندما تُذكر المسائل المتعلقة بالعنف ضد الأطفال في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية، فإن ذلك يكون غالباً بغرض الاعتراف بوجودها دون تحديد خطة عمل واضحة لمعالجتها. ونحن بحاجة إلى إيجاد سبل لضمان أن يكون تحديد التحديات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال مصحوباً بمؤشرات حول كيفية معالجتها والدعم اللازم.

8 - العمل معاً -

عندما يتم اعتماد نهج متعدد الجهات صاحبة المصلحة لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي من خلال إشراك فريق الأمم المتحدة القطري (عند وجوده) والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهما (بما في ذلك الأطفال، وهذا الأهم!)، فإن ذلك يحدث فرقاً كبيراً في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي.

أهداف التنمية المستدامة



إنهاء العنف ضد الأطفال في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020

في مذكرتنا الإعلامية "كيفية تسليط الضوء على الممارسات الواعدة لإنهاء العنف ضد الأطفال في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية"، أبرزنا مجالات العمل لمعالجة العنف ضد الأطفال التي يمكن للدول الأعضاء أن تتقاسمها في استعراضاتها الوطنية الطوعية. وشملت هذه المجالات: الالتزامات السياسية، والأطر السياسية والقانونية، والوقاية والاستجابة، والبيانات، والميزانيات، والمشاركة، والشراكات. ونقدم فيما يلي أمثلة من الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020 لتوضيح الكيفية التي أفادت بها الدول الأعضاء عن التقدم المحرز وتجربتها في هذه المجالات.

الالتزامات السياسية والأطر القانونية والسياسية الوطنية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال

أشارت أرمينيا إلى الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الإنسان، وتمت الموافقة على خطة العمل للفترة 2020-2022. وتتناول الخطة حماية حقوق الطفل والبيئة الحماة، بما في ذلك منع العنف الجنساني وحقوق الضحايا؛ وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمستفيدين من المؤسسات المغلقة وشبه المغلقة، وكذلك الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية؛ وتعزيز نظم قضاء الأحداث.



وأشارت بنغلاديش إلى أن خطة العمل الوطنية الخاصة بها لمنع العنف ضد المرأة والطفل (2013-2025) تُنفذ كمبادرة لمنع العنف ضد المرأة والطفل. وتتناول الخطة الترتيبات والتدابير القانونية، والتوعية الاجتماعية، والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي، وخدمات الحماية، وإجراءات الوقاية وإعادة التأهيل.



وأشارت كوستاريكا إلى خطة العمل الوطنية لاستراتيجيات منع العنف والقضاء عليه: وضع السياسة العامة للشباب للفترة 2020-2024.



وأفادت الإكوادور عن خطتها الوطنية للقضاء على العنف الجنساني ضد الأطفال والمراهقين والنساء، وعن أولوياتها الثلاث: الوقاية، وتوفير الخدمات والتعويض.



إنهاء العنف ضد الأطفال في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020

وقدمت جورجيا لمحة عن اللجنة المشتركة للوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والعنف العائلي، وهي وحدة متخصصة تابعة لوزارة الداخلية أنشئت في عام 2018 للإشراف على التحقيقات والإجراءات الإدارية المتعلقة بالعنف العائلي والعنف ضد المرأة والجرائم المرتكبة على أساس التمييز وجرائم الكراهية والاتجار بالبشر والجرائم التي يرتكبها القصر و/أو تُرتكب ضدهم، وتقديم خدمات الدعم، بما في ذلك الملاجئ والمعونة القانونية لضحايا العنف.



وأفاد المغرب بأن خطته الصحية لعام 2025، وهي الإطار الاستراتيجي الشامل لهذا القطاع، تتضمن استراتيجية وطنية لتعزيز الصحة العقلية للأطفال والمراهقين.



وأشارت مقدونيا الشمالية إلى اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف وحماية الأطفال منه للفترة 2020-2025 وخطة العمل للحد من أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال للفترة 2020-2022 للوفاء بالتزامها بحماية الأطفال.



العنف في المدارس وعنف الأقران، بما في ذلك التنمر (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)

التعليم
الجيد



شدت العديد من الاستعراضات الوطنية الطوعية على مسألة الحصول على التعليم، وعلى أهمية تهيئة بيئة تعليمية آمنة ومحسنة، بما في ذلك الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشكل توفير بيئة آمنة للأطفال من خلال معالجة مسائل التنمر والتعليم الشامل للجميع والمحيط المادي للمدارس جزءاً لا يتجزأ من حماية الأطفال من العنف. وأشارت عدة تقارير إلى مسألة التنمر (التي لا تقتصر بالضرورة على المدرسة) وما تقوم به لمعالجتها.

أفادت بروناي بأن وزارة الصحة قامت، من خلال مختلف الإدارات وبالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بزيادة أنشطتها في مجال تعزيز الصحة العقلية تدريجياً، بما في ذلك برنامج مكافحة التنمر (Brunei Bebas Buli) تحت شعار "بروناي خالية من التنمر". ويركز البرنامج على الأطفال، ولا سيما في إطار المدرسة. وحتى الآن، شاركت أكثر من 40 مدرسة من أصل 152 مدرسة في حلقات العمل منذ عام 2018. وهذه الحملة هي ثمرة تعاون بين وزارتي الصحة والتعليم.



وأوضحت بلغاريا أن وزارة التعليم والعلوم أعدت مشروعا لبيئة مدرسية آمنة ومنع العنف والتنمر. ويضم البرنامج جميع المشاركين في العملية التعليمية - أي الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وممثلي المجتمع المحلي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.



وأفادت إستونيا بأن المنظمة غير الحكومية المسماة "المدرسة الخالية من التنمر" والاتحاد الإستوني لرعاية الطفل يشاركان في تنظيم برامج لمكافحة التنمر تقدم في رياض الأطفال والمدارس. ويتولى البرنامج تعليم المهارات الاجتماعية، ومنع التنمر، وحل المشاكل، وتزويد المؤسسات التعليمية بالمعرفة والأدوات اللازمة لجعلها خالية من التنمر.



ووصفت فنلندا كيفية معالجتها للمسائل المتصلة بمنع التنمر والتحرش وخطاب الكراهية في التعليم والتدريب بطرق مختلفة، مثل التعاون بين القطاعات، بما في ذلك بيئات التعلم غير الرسمية.



العنف ضد النساء والفتيات والعنف الأسري وزواج الأطفال والممارسات الضارة (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة)

المساواة بين الجنسين



أفادت بنين بشأن التزامات الزعماء الدينيين في جميع أنحاء البلد بالعمل على إلغاء زواج الأطفال.



وأشارت بلغاريا إلى أن البرلمان اعتمد تعديلات على القانون الجنائي في عام 2019 تجرّم جميع أشكال العنف الأسري.



ووضعت بوروندي خطة عمل من أجل التصدي للعنف الجنساني، بما في ذلك تعزيز جهود إذكاء الوعي وتعزيز قدرة "المراكز المتكاملة" لضحايا العنف الجنساني.



وأفادت فنلندا بأن قانون حضانة الأطفال والحق في الزيارة أصبح ساري المفعول في عام 2019، وحظّر جميع زيجات القاصرات، وعدّل جدول العقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم الجنسية الذين ينتهكون الأطفال لتشديد العقوبات.



وتتعهد ليبيريا بأن يكون زواج الأطفال والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أولوية للحكومة في السياسة العامة للسنوات الخمس إلى العشر المقبلة.



وأدرجت موزمبيق عدم المساواة بين الجنسين كأحد التحديات الشاملة، وأشارت إلى أنه تم اعتماد قانون يحظر زواج الأطفال في عام 2019.



وأشارت النيجر إلى خطة العمل الوطنية الخاصة بها من أجل التصدي لظاهرتي زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفيما يتعلق بزواج الأطفال، يقر التقرير بوجود تباين عميق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، مع استمرار ارتفاع نسبة انتشار الظاهرتين في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بذلت الحكومة جهوداً لترجمة التشريعات إلى لغات محلية عديدة بهدف تعزيز نشرها.





عمل الأطفال (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)

أفاد المغرب بأن الإطار القانوني الداعم لتحقيق الغاية 8.7 من أهداف التنمية المستدامة قد تم تعزيزه في السنوات الأخيرة (من خلال القانون رقم 1-00-312 المتعلق بأسوأ أشكال عمل الأطفال).



وأبرزت موزمبيق أن كفاحها ضد عمل الأطفال يركز على الأسباب الرئيسية التالية: الأسباب الاقتصادية، والاجتماعية - الثقافية، وانخفاض مستوى التعليم، والأسباب القانونية - البيروقراطية، والسياسية والكوارث الطبيعية (الجفاف والفيضانات). ولمعالجة هذه المسألة، وضعت موزمبيق خطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال للفترة 2018-2022، التي تشمل مؤسسات ومنظمات تعنى بالمسائل المتعلقة بالأطفال، ومنظمات أرباب العمل، ومنظمات العمل، والمجتمع المدني.



وأشارت زامبيا إلى أن الحكومة قد جرّمت تشغيل صغار الأطفال والشباب من خلال قانون العمل رقم 3 لعام 2019، وأن الحكومة أنشأت في عام 2019 مركزاً للبيانات المتعلقة بعمل الأطفال يستخدم لرصد حالات عمل الأطفال وبالتالي تنبيه السلطات المعنية لكي تتخذ الإجراءات اللازمة.



العنف ضد الأطفال عبر الإنترنت، بما في ذلك التمر السبيري وخطاب الكراهية (الهدفان 9 و 16 من أهداف التنمية المستدامة)



قد يؤدي تزايد استخدام الأطفال للإنترنت إلى زيادة خطر التعرض للعنف. فعلى الرغم من أن الفضاء الإلكتروني يوفر العديد من موارد التعلم وغيرها من الفرص للأطفال، فإن بعض تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية أشارت إلى مخاطر التمر السبيري وخطاب الكراهية.

وأشارت سلوفينيا إلى أنه تم البدء في تنفيذ عدد من المشروعات لمنع العنف خلال الإنترنت، والتي يشارك فيها الأطفال والمعلمون، منذ عام 2017. (عين الويب) مستخدم الإنترنت "Web Eye" ويُمكّن نظام الإبلاغ السلوفينيين من الإبلاغ من دون الكشف عن هويتهم عن خطاب الكراهية وتسجيلات الاعتداء الجنسي على الأطفال. ومن بين الجهات الشريكة في المشروع مكتب المدعي العام للدولة، والشرطة، وممثلو وسائل الإعلام وغيرها من المنظمات التي تعمل بنشاط في مجال حماية حقوق الطفل. وأطلقت سلوفينيا أيضا بتمويل مشترك مع الاتحاد الأوروبي تطبيقا شبكيا ODKLIKNI كجزء من مشروع (ODKLIKNI) يُسمى أودكليكيني لوقف التمر السبيري والتحرش بالنساء والفتيات. (CyberVAW)



فقد أفادت فنلندا بأن الاستقطاب الاجتماعي قد ازداد وأن هناك زيادة في خطاب الكراهية الذي يستهدف على نحو خاص طالبي اللجوء والمسلمين، والتنمر، وخطاب الكراهية، والاستدراج الجنسي من قبل الغرباء الذين يستهدفون الأطفال.



العقاب البدني (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)

أبلغت النمسا عن التزامها بمكافحة العنف ضد الأطفال من خلال تنظيم مؤتمر عالمي رفيع المستوى في فيينا في عام 2016 بشأن حقوق الطفل عنوانه "نحو طفولة خالية من العقاب البدني". وتهدف دراسة مقارنة بعنوان "الحق في تربية خالية من العنف: 1977-2014-2019"، ومشروع "أوروبا كمنطقة خالية من العنف" للفترة 2020-2021، إلى الإسهام بشكل كبير في تربية الأطفال والشباب دون عنف.



ولاحظت غامبيا أن الأطفال أبرزوا في المشاورات التحضيرية المتعلقة بالاستعراض الوطني الطوعي أن العقاب البدني يشكل مسألة تثير قلقهم.



الحماية الاجتماعية (الأهداف 1 و 5 و 10 من أهداف التنمية المستدامة)

القضاء على الفقر



المساواة بين الجنسين



الحد من أوجه عدم المساواة



تتطلب حماية الأطفال من جميع أشكال العنف إحراز تقدم في تحقيق خطة عام 2030 بأكملها وفي بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ومن خلال الحد من فقر الأطفال (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية (الهدف 3) والتعليم (الهدف 4)، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتصدي للممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج القسري (الهدف 5)، وإنهاء أسوأ أشكال عمل الأطفال (الهدف 8)، يتم تعزيز الدرع الواقي حول الأطفال والحد من خطر العنف. ويقدم هذا الفرع أمثلة من تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2020 عن كيفية معالجة مبادرات الدول الأعضاء لدوافع العنف ضد الأطفال.

لاحظت بنغلاديش أن أولويتها الوطنية للقضاء على الفقر تركز بالخصوص على القضاء على تأنيث الفقر وذلك بتعزيز برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.



وأفادت جمهورية قبرغيزستان بأنه جرى استحداث نظام للكشف المبكر والدعم الاجتماعي للأطفال الذين يعيشون أوضاعاً هشة وذلك بهدف منع العنف ضد الأطفال. ويشمل النظام الإدارة الشخصية للحالات والدعم النفسي والمساعدة القانونية. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج دعم الأسرة وحماية الطفل للفترة 2018-2028 يعزز ويطور مؤسسة الأسرة ويزيد من مستوى رفاهية الأسرة، ويحمي حقوق الأطفال ومصالحهم.



بيئات تعليمية آمنة والعودة إلى المدرسة (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)

٤ التعليم
الجيد



أبلغت ساموا عن تطوير الهياكل الأساسية للمدارس التي تهدف إلى أن تكون شاملة للجميع، حيث إنه من المهم توفير بيئة آمنة ومرنة، بما في ذلك الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



ولاحظت أوغندا أن الحكومة تعمل، من خلال برنامجها التعليميين المجانيين من المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية، "العودة إلى المدرسة" و "برنامج التعلم السريع"، مع الجهات الشريكة في التنمية ومنظمات المجتمع المدني المحلية على تشجيع الأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة على العودة إلى المدارس. وقد أفادت هذه التدابير الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا؛ وضحايا زواج الأطفال؛ والأطفال المختطفين؛ والأيتام، وأرباب الأسر من الأطفال، والأطفال الذين يعانون من إعاقات.



عدالة الأطفال (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)

١٦ السلام والعدل
والمؤسسات
القوية



أفادت بنغلاديش بأن نظام العدالة المصمم خصيصاً للأطفال قد عزز إتاحة أماكن أكثر ملاءمة للأطفال الذين يخرقون القانون.



ولاحظت بلغاريا أن استراتيجيتها لمواصلة إصلاح النظام القضائي المعتمدة في عام 2015 تعطي الأولوية لنظام قضاء الأطفال.





حق الأطفال في الهوية (الهدف 16)



أشارت جورجيا إلى أنها بدأت في إصدار بطاقات هوية (مؤقتة) لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال المشردون والأطفال الذين وقعوا ضحايا للعنف الأسري.



وأبلغ المغرب عن الشروع في تنفيذ حملتين لتسجيل المواليد في السنوات الأخيرة. ففي عام 2018، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة المسجلين 96,9 في المائة.



وسلّطت زامبيا الضوء على إقرار الصك القانوني رقم 44 لعام 2016، الذي جعل تسجيل المواليد إلزامياً، ونص على لا مركزية عملية التسجيل.



مشاركة الأطفال النشطة في العمليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (الهدفان 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة)



لا يستفيد الأطفال من الخدمات والحماية فحسب، وإنما أصبحوا يشاركون بنشاط أكبر في أن يكونوا جزءاً من الحل. وقدمت تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية طائفة متنوعة من الأمثلة على مشاركة الأطفال في عمليات إعداد هذه الاستعراضات وفي تنفيذ خطة عام 2030. وسلّط الضوء على المشاورات والاجتماعات والدراسات الاستقصائية التي أجريت من أجل تلقي مساهمات من الأطفال للاستعراضات الوطنية الطوعية، وكذلك الأنشطة الرامية إلى إنشاء نظم أكثر استدامة لإشراكهم في صنع القرار على الصعيد الوطني. كثيراً ما تيسر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مشاركة الأطفال، كما قدمت تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية أمثلة على الكيفية التي تسعى بها الحكومات إلى تعزيز هذا الجانب من التعاون الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول الأعضاء أبلغت عن اضطرابها إلى إلغاء الأنشطة التي تنظم من أجل إشراك الأطفال في استعراضاتها الوطنية الطوعية لعام 2020، لأن أثر جائحة كوفيد-19 أصبح محسوساً بالفعل.



وأبرزت النمسا الأهمية المتعلقة بالديمقراطية القائمة على المشاركة، وأشارت إلى تخفيض سن التصويت إلى 16 سنة للتشجيع على مشاركة الشباب والتزامهم سياسياً.



وأبلغت كينيا عن قيام المدارس الابتدائية بتنظيم نوادٍ تعنى بأهداف التنمية المستدامة بهدف إذكاء وعي الطلاب.



ولاحظت موزمبيق أن الدراسات الاستقصائية والمشاورات مع الأطفال استخدمت كمدخلات في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

وأشارت كل من مقدونيا الشمالية وجمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي إلى شبكات الشباب التي تعمل بنشاط على تعزيز أهداف التنمية المستدامة.



وأنشئت أيضاً هياكل تشاور وطنية دائمة لأخذ رأي الأطفال، ومن بعض الأمثلة على ذلك: فريق عمل وطني معني بالاستعراض الوطني الطوعي (غامبيا)؛ ومجموعة شباب خطة عام 2030 (فنلندا)؛ ومجلس الشباب (سلوفينيا)، ومجلس الشباب الوطني، ولجنة العمل المعنية بالطفل (جزر سليمان).



واستخدمت بلدان من بينها أوغندا وبلغاريا وسلوفينيا دراسات استقصائية على الإنترنت للتواصل مع الأطفال والشباب الغرض منها الإصغاء إلى آرائهم بشأن التنمية الوطنية.



إقامة شراكات مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة)

IV
لتحقيق الأهداف
عقد الشراكات



أبلغت النمسا عن قيامها بمسح للمبادرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. ويقدم المسح نبذات عن الروابط العديدة بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الطفل. ويمكن هذا المسح من استعراض مبادرات الحكومة ودوائر الأعمال والمجتمع المدني وإدارتها وفقاً لذلك. ويشكل مسح حقوق الطفل في أهداف التنمية المستدامة وسيلة فعّالة بوجه خاص للوفاء بالالتزام بـ "عدم ترك أحد خلف الركب".



وأبلغت غامبيا عن فريق عمل متعدد الجهات صاحبة المصلحة معني بالاستعراضات الوطنية الطوعية تضم الحكومة والمجلس الوطني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجهات الشريكة في التنمية والشباب والنساء.



وأفادت الهند بأن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص تؤدي دوراً رئيسياً في ضمان نجاح خطة أهداف التنمية المستدامة في البلد، وأن المشاورات معها ضرورية في عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية.



ولاحظت جمهورية قبرغيزستان أن 34 ناشطاً شاباً ساهموا في التعاون بين الشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص والوكالات الحكومية في زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة ومساهمة الشباب في تحقيقها.



وأفادت ساموا بأن فريق دعم ضحايا ساموا يضطلع بدور حاسم في تعزيز وتنفيذ البرامج الوطنية والمحددة الأهداف لحماية ضحايا العنف وسوء المعاملة ودعمهم. وهو يعمل بشكل وثيق مع وزارة الشرطة ووزارة العدل وإدارة المحاكم، وبتنسيق ودعم عيني من الحكومة والجهات الشريكة في التنمية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.



وأشارت أوغندا إلى أن فريق العمل الوطني المعني بأهداف التنمية المستدامة التي يرأسها الأمين الدائم لمكتب رئيس الوزراء، أنشأ لجنة استشارية متعددة المؤسسات تتألف من الوزارات والإدارات والوكالات والبرلمان وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، سيتولى الإشراف على جميع العمليات المؤدية إلى إصدار تقرير الاستعراض الوطني الطوعي.





المضي قدماً: عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و "إعادة البناء على نحو أفضل"

بدأ عقد العمل من أجل تسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 قبل تفشي كوفيد-19. وبينما نقيّم الأثر القصير والمتوسط والطويل الأجل لكوفيد-19 ونستجيب لنداء الأمين العام من أجل "إعادة البناء على نحو أفضل"، ثمة حاجة ملحة بشكل أكبر ألا وهي تحديد الحلول وتقاسمها والترويج لها بهدف التغلب على الحواجز التي تعوق التنمية الوطنية - وهذا يشمل إنهاء العنف ضد الأطفال!

وبيّن استعراضنا العام لتقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية في عام 2020 أنه على الرغم من إحراز تقدم نحو إنهاء العنف ضد الأطفال، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فحياة الأطفال يتم لا تقسيمها بحسب ولايات الوزارات القطاعية أو منظمات الأمم المتحدة أو وكالات المجتمع المدني. بل يتعين علينا أن نتخذ نهجاً أشمل يغطي دورة حياة الطفل، لتقييم التقدم المحرز صوب أعمال حقوقه وتعزيز رفاهه، وتحديد الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور. فنحن نحتاج إلى المزيد من البيانات ذات النوعية الأفضل من أجل قياس التقدم المحرز وتحديد المجالات ذات الأولوية، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال المتروكين خلف الركب أو المنسيين تماماً. ونحتاج إلى كفالة الاعتراف بالأطفال أنفسهم كعوامل تغيير رئيسية في تحويل مجتمعاتهم المحلية والمجتمع ككل، والأخذ بما يقترحه من آراء وتجارب وحلول.

ومن بواعث التفاؤل أن نلاحظ، أثناء قراءة تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية والمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2020، أن الدول الأعضاء أوضحت تعترف على نحو متزايد بأن إنهاء العنف ضد الأطفال أمر حاسم لإحراز تقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا الاتجاه. فالعمل المعجل لإنهاء العنف ضد الأطفال يجب أن يكون جزءاً أساسياً من التصدي لأثر كوفيد-19 وزيادة قابلية الأطفال للضرر. فالطابع الاستعجالي لهذه القضية يتطلب ذلك العمل!

تشرين الثاني/نوفمبر 2020

يظل مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال على استعداد لتقديم المساعدة والدعم لجميع الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق رؤية خطة عام 2030 لعالم خالٍ من الخوف والعنف للأطفال.